فانه يتوقع انخفاض في مستوى الجيش ونوعيته، قد يترك آثاره بمضي الوقت حتى في المجال العملياتي، وخصوصاً في تشكيلات الاحتياط[٣٣]. ورداً على هذه المذكرة، اعلنت اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية ان قرارها نهائي فيما يتعلق بحجم ميزانية الدفاع، الا انها التزمت، أمام قيادة الجيش، بإعادة البحث في متطلبات الأمن خلال النصف الثاني من هذه السنة. واذا اتضح، حقاً، ان الجيش بحاجة إلى زيادة في ميزانيته، ستخصص له وزارة المالية نصف مليار شيكل اضافي. غير انه يبدو ان هذا الالتزام غير واقعي، خصوصاً اذا اخذنا بعين الاعتبار انه بات شبه مؤكد ان حكومة بديلة ستتولى الامور خلال النصف الثاني من السنة الجارية، وربما قررت إعادة البحث في مسألة ميزانية الدفاع من اساسها.

ومهما يكن، فان تخفيض ميزانية الدفاع أثار ردود فعل مختلفة في اسرائيل، وقد تراوحت هذه الردود بين التأييد والمعارضة. فمؤيدو القرار يبررون تأييدهم بأن الجيش يجب ان يأخذ في الاعتبار الوضع الاقتصادي السيء من جهة، ثم المتغيرات الاستراتيجية في المنطقة من جهة اخرى، كالسلام مع مصر والحرب في الخليج التي تحتم خفض الاعباء الأمنية في اسرائيل. وحسب قول احدهم، «ينبغي الا تتجاوز ميزانية الجيش ١٢٪ من الانتاج القومي القائم، وعلى رئيس الاركان الذي لا يستطيع تنفيذ هذه المهمة اخلاء منصبه، لأن اسرائيل لا تستطيع، وليست ملزمة، باستثمار نسبة اكبر من انتاجها القومي في جيشها، خصوصاً وان نسبة كهذه تقريباً تستثمرها الدول الكبرى في العالم في نفقاتها الأمنية»[٣٤].

أما معارضو تخفيض ميزانية الدفاع، فإنهم يركزون معارضتهم على الطريقة التي خفضت بها الميزانية، فهم يرون ان الصراعات الحزبية أثرت لدى اتخاذ القرار. فبيغن، بصفته وزيراً للدفاع، وافق مرغماً على قرار التخفيض، خشية من استقالة هوروفيتس وانسحابه ورفاقه من ليكود؛ وهو ما حدث، على أي حال، بعد اتخاذ هذا القرار بفترة قصيرة. كذلك ساند شارون مطلب هوروفيتس حول تخفيض هذه الميزانية؛ وذلك بسبب خيبة أمله من بيغن الذي رفض تعيينه وزيراً للدفاع[٣٥]. وعلى أي حال، فإن قرار تخفيض ميزانية الدفاع الذي سيبدأ تنفيذه في ميزانية السنة المالية المقبلة، ربما بقي معلقاً حتى الانتخابات، اذ لن تقدم حكومة ليكود على اتخاذ أية خطوة من شأنها، مثلاً، اقالة عشرة آلاف عامل في جهاز الدفاع.

اريدور وزير المالية الثالث في حكومة ليكود

كانت استقالة هوروفيتس من الحكومة والتي دخلت حيّز التنفيذ في ١٣ كانون الثاني (يناير) الماضي، بمثابة اعلان نهائي لفشله في تطبيق سياسته بشكل صحيح. فالازمة الاقتصادية التي بدأت تشتد في فترة اراليخ، لم يكن بالامكان وقف تفاقمها في فترة هوروفيتس، وذلك على الرغم من الاجراءات التقشفية التي اعلنها هذا الاخير، الذي يبدو ان دوافع استقالته لم تكن تتعلق بقضية زيادة رواتب المعلمين، بقدر ما كانت تتعلق بفشله في كسب تأييد الحكومة لسياسته في سنة الانتخابات، خصوصاً وانه عارض زيادة